I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

إرتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بقيمة 1,117 مليار ليرة سنوياً (22.0 في المائة) خلال كانون الثاني– آب 2018 ليصل إلى 6,185 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 5,069 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2017[2]. جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة تأثير سلسلة الرتب والرواتب الجديدة لموظفي القطاع العام (قانون رقم46)[3]، والتي أدّت إلى ارتفاع سنوي في الرواتب والأجور وملحقاتها بنسبة 22.7 في المائة، بالتزامن مع زيادة كبيرة بنسبة 119.1 في المائة[4] في تعويضات نهاية الخدمة وارتفاع بنسبة 3.0 في المائة في معاشات التقاعد.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– آب من الأعوام 2016، 2017 و2018

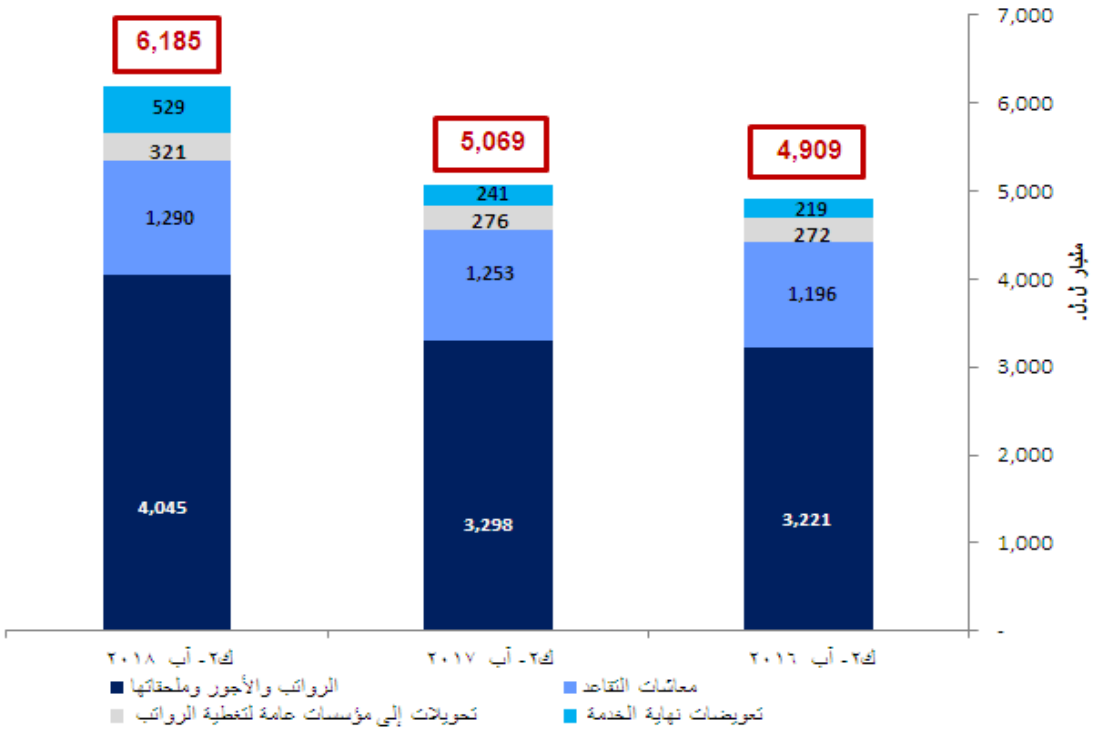

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[5]، حيث سجلت نسبة 67.5 في المائة خلال كانون الثاني– آب 2016، لتنخفض إلى نسبة 66.8 في المائة خلال كانون الثاني– آب 2017 وإلى 65.5

---

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر آب 2018.

[3] صادق مجلس النواب على القانون رقم 46 بتاريخ 18 تموز 2017 ووقّعه رئيس الجمهورية بتاريخ 21 آب 2017.

[4] إن الإرتفاع الكبير في تعويضات نهاية الخدمة يعود بشكل جزئي إلى البدء بتطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة، ما شجع الكثير من موظفي القطاع العام على اللجوء إلى التقاعد المبكر.

[5] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2018[6]. من ناحية أخرى، وعند مقارنتها بإجمالي النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 34.6 في المائة خلال كانون الثاني– آب 2016، وارتفعت إلى 36.4 في المائة خلال كانون الثاني– آب 2017[7] لتعود وتتراجع إلى 35.8 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2018. على الرغم من الإرتفاع السنوي الملحوظ بنسبة 22.0 في المائة في المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال فترة كانون الثاني– آب 2018 نتيجة تأثير سلسلة الرتب والرواتب، تراجعت حصتها من إجمالي النفقات نظراً إلى إرتفاع هذه الأخيرة بوتيرة أسرع سنويًا بنسبة 23.8 في المائة.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني– آب 2018:

الرسم البياني 2: مكونات كل من اجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني– آب 2018

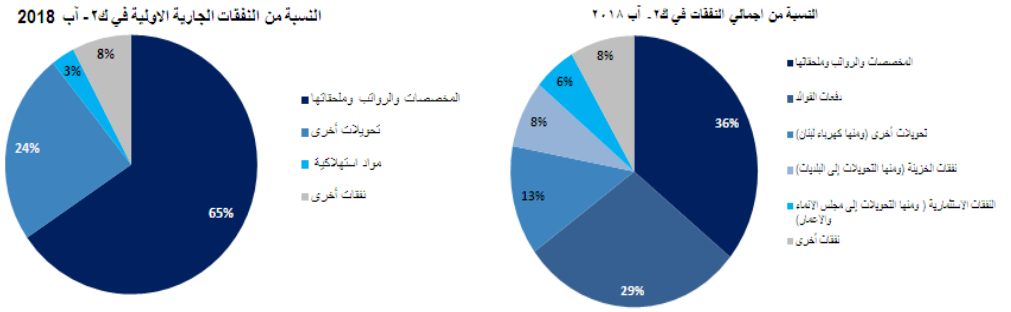

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 747 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 4,045 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب 2018. بالإجمال، يعود السبب الرئيسي وراء هذه الزيادة إلى الإرتفاع بقيمة: (i) 420 مليار ليرة في رواتب وأجور الجهاز العسكري، (ii) 134 مليار ليرة في رواتب وأجور الجهاز التربوي، (iii) 114 مليار ليرة في رواتب وأجور الجهاز المدني، إضافةً إلى (iv) 86 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري.

في التفاصيل، يعود الإرتفاع في الرواتب والأجور وملحقاتها العائدة للجهاز العسكري بشكل رئيسي إلى ارتفاع الرواتب والأجور المدفوعة لكافة الأجهزة العسكرية بسبب الزيادات التالية: (i) 280 مليار ليرة للجيش، (ii) 91 مليار ليرة لقوى الأمن الداخلي، (iii) 36 مليار ليرة لقوى الأمن العام، و (iv) 14 مليار ليرة لقوى أمن الدولة. ترافق ذلك مع إرتفاع في مجموع التقديمات الإجتماعية المدفوعة سنويًا لكافة الأجهزة العسكرية نتيجة زيادة ملحوظة في التقديمات الإجتماعية لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 95 مليار ليرة.

من ناحية المكوّنات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 74.4 في المائة من النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– آب 2018، تلتها التقديمات الإجتماعية (14.3 في المائة) والمنافع الوظيفية (3.5 في المائة)، في حين شكلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 7.8 في المائة من المجموع.

---

[6] على الرغم من التوسع في المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال العامين الماضيين، إلا أن النفقات الجارية الأولية زادت بوتيرة أسرع نتيجة الزيادة السنوية في التحويلات إلى كهرباء لبنان بنسبة 61.5 في المائة و29.3 خلال فترة كانون الثاني - آب 2017 وفترة كانون الثاني - آب 2018 على التوالي.

[7] يعود السبب وراء الإرتفاع الإستثنائي في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها إلى الإنخفاض الملحوظ في قاعدة إجمالي النفقات خلال كانون الثاني- آب 2017، والتي تراجعت سنويًا بنسبة 1.7 في المائة، وذلك نتيجة إنخفاض نفقات الخزينة، بشكل أساسي المدفوعات لصالح البلديات جراء التفاوت في توقيت الدفعات.

بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 35.7 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– آب 2017، لتنخفض إلى نسبة 33.6 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2018[8].

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– آب 2017 وكانون الثاني– آب 2018

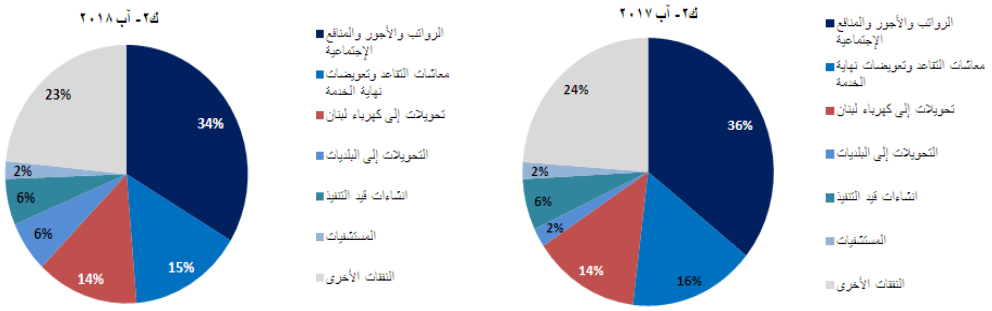

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ردیات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني– آب 2017 وكانون الثاني– آب2018

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018
الجهاز العسكري	**1,561**	**1,981**	**60**	**65**	**488**	**575**	**2**	**1**	**2,110**	**2,622**
الجيش	1,004	1,284	39	43	306	299	0	0	1,349	1,625
قوى الأمن الداخلي	424	515	17	17	142	237	0	0	583	769
قوى الأمن العام	105	141	3	3	31	27	1	1	140	172
قوى أمن الدولة	27	41	1	1	10	12	0	0	39	55
الجهاز التربوي	**553**	**687**	**36**	**35**	**0**	**0**	**24**	**28**	**613**	**750**
الجهاز المدني 1/	**230**	**344**	**50**	**43**	**3**	**2**	**32**	**45**	**314**	**434**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**224**	**199**	**224**	**199**
الجمارك 3/									**33**	**40**
غير مصنف									**4**	**1**
إجمالي الإنفاق	**2,344**	**3,012**	**145**	**143**	**491**	**577**	**282**	**273**	**3,298**	**4,045**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردیات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

[8] نظراً إلى الزيادة السريعة في قاعدة النفقات مع إرتفاع النفقات الأولية بنسبة 30.6 في المائة مقابل نمو بنسبة 22.7 في المائة في الرواتب والأجور وملحقاتها مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2017.

II.A الرواتب والأجور

سجَّلت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، إرتفاعاً بلغ 668 مليار ليرة (28.5 في المائة) لتصل إلى 3,012 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى زيادة الرواتب في جميع الأسلاك نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة.

II.A.a. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تأتي الزيادة البالغة 26.9 في المائة في الرواتب والأجور للجهاز العسكري خلال كانون الثاني – آب 2018 بشكل رئيسي نتيجة سلسلة الرتب والرواتب الجديدة التي بدأ تطبيقها اعتباراً من آب 2017. إرتفعت الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين[9] في كل من الجيش بقيمة 268 مليار ليرة، قوى الأمن الداخلي بقيمة 93 مليار ليرة، قوى الأمن العام بقيمة 31 مليار ليرة وقوى أمن الدولة بقيمة 14 مليار ليرة. علاوةً على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المدفوعات العائدة لبدلات الألبسة قد ارتفعت بقيمة 5 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب 2018 مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور لصالح الجهاز التربوي بقيمة 134 مليار ليرة (24.2 في المائة) سنويًا لتصل إلى 687 مليار ليرة خلال كانون الثاني – آب 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة خلال العام 2017، والتي ساهمت في زيادة مدفوعات الرواتب للموظفين الدائمين في كل من التعليم الإبتدائي بقيمة 91 مليار ليرة، التعليم الثانوي بقيمة 41 مليار ليرة، وفي المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 14 مليار ليرة. في المقابل، إنخفضت رواتب المتعاقدين في التعليم الثانوي بقيمة 11 مليار ليرة إضافة إلى انخفاض رواتب المتمرنين في التعليم الإبتدائي بقيمة 6 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إرتفعت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بقيمة 114 مليار ليرة (49.6 في المائة) سنوياً لتصل إلى مبلغ 344 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب 2018. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 16 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (15 في المائة من المجموع)، ومن ثم وزارة المالية (12 في المائة من المجموع). *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2).*

في التفاصيل، شهدت رواتب موظفي وزارة المالية الإرتفاع الإسمي الأبرز سنوياً والذي بلغ 18.2 مليار ليرة[10] خلال كانون الثاني– آب 2018، تلتها وزارة الصحة العامة مع زيادة بقيمة 16.2 مليار ليرة[11].

---

[9] تتضمن مدفوعات الرواتب والأجور في العام 2017 سلفة غلاء المعيشة، التي كان يتم دفعها في وقت سابق لتاريخ تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة إبتداءً من آب 2017.

[10] مع ارتفاع الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين في وزارة المالية بقيمة 16 مليار ليرة.

[11] تعود هذه الزيادة الملحوظة إلى إرتفاع المدفوعات لصالح المتعاقدين بقيمة 15 مليار ليرة خلال كانون الثاني- آب 2018 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2017. ويرجع السبب إلى حدٍ كبير إلى مدفوعات المتأخرات، وبشكلٍ أساسي مدفوعات المتأخرات للمتعاقدين العائدة للأعوام 1996-1997-1998، ومن 1999/01/01 إلى 2000/02/15 بقيمة 9 مليار ليرة مقارنة مع مبلغ 2 مليار ليرة المدفوع خلال الفترة المقابلة من عام 2017، بالإضافة إلى مدفوعات المتأخرات العائدة للفترة ما بين 2017/08/21 و2017/12/31 بقيمة 2 مليار ليرة، بناءً على القانون رقم 46 تاريخ 2017/08/21.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– آب من العامين 2017 و2018

(مليون ليرة)	ك2- آب 2017	ك2- آب 2018	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2018
وزارة الخارجية والمغتربين	44,257	55,708	16%
وزارة العدل	42,538	52,321	15%
وزارة المالية	21,983	40,140	12%
وزارة الصحة العامة	20,187	32,695	10%
رئاسة مجلس الوزراء	14,156	30,367	9%
مجلس النواب	21,945	29,853	9%
وزارة الاشغال العامة والنقل	12,051	18,331	5%
وزارة الزراعة	10,331	16,962	5%
وزارة الداخلية والبلديات	6,776	11,241	3%
وزارة الدفاع الوطني	7,290	10,168	3%
اخرى	28,375	46,024	13%
المجموع	**229,889**	**343,809**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

إرتفع إجمالي التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 86 مليار ليرة (17.5 في المائة) ليصل إلى 577 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة بقيمة 95 مليار ليرة في التقديمات المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي لتصل إلى 237 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب 2018. ترافق ذلك مع إرتفاع بقيمة 2 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح قوى أمن الدولة لتصل إلى 12 مليار ليرة مع نهاية آب 2018. هذا في حين شهدت التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجيش ولصالح قوى الأمن العام تراجعاً بقيمة 7 مليار ليرة وبقيمة 3 مليار ليرة على التوالي خلال الفترة المذكورة.

بالتفاصيل، إرتفعت التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي خلال كانون الثاني– آب 2018 نتيجة الزيادة الملحوظة بقيمة 73 مليار ليرة في نفقات الإستشفاء وارتفاع بقيمة 16 مليار ليرة في منح التعليم.

بالإضافة إلى ذلك، إنخفضت التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش بقيمة 7 مليار ليرة (2.3 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، نتيجة التراجع في نفقات الإستشفاء بقيمة 27 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب 2018، بالرغم من ارتفاع بقيمة 12 مليار ليرة في تعويضات المرض والأمومة خلال كانون الثاني– آب 2018.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

تراجعت قيمة إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 25 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 199 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب 2018 مقارنةً مع مبلغ 224 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آب 2017.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1731- 1729
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE